

معن البرازي

ترى السلطات المالية ان على **#المصارف** إعداد خطة لتأمين **#الحاجات الرأسمالية**، على أن تأخذ هذه الحاجات في الاعتبار إستراتيجية المصرف وخطة عمله للسنوات الخمس المقبلة والمؤونات المطلوب تكوينها على توظيفات المحفظة السيادية بما يتضمّن التوظيفات وشهادات الإيداع مع **#مصرف لبنان** والمؤونات المتوقعة على محفظة التسليفات بحسب معيار المحاسبة IFRS 9 ، وأي مؤونات أخرى قد تطرأ ودائماً في الإطار عينه، فإنّ هذه الخطة يجب أن ترفق بتقارير داعمة توثق الفرضيات والمنهجيات والمؤشرات المعتمدة.

كذلك ترى السلطات المالية ان مصرف لبنان ولجنة الرقابة سيقومان بكل الإجراءات المتاحة قانوناً، لإعادة تفعيل مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد. فالرسمة والسيولة أساس لتمويل الاقتصاد واستمرارية القطاع ترتبط بقدرته على تجديد نفسه.

القطاع المصرفي في نوم سريري دونه قضية الخسائر التي تكبدها نتيجة سوء ادارته. من هنا يمكن فهم المذكرة التي أصدرتها لجنة الرقابة على المصارف اخيرا (المذكرة رقم 2020/15) الموجهة إلى المصارف والمتعلقة بخطة للتقيد بالمتطلبات الرأسمالية والمطلوب من المصارف إعدادها لإلتزاما بالقرار الأساسي رقم 13262 المؤرخ 2020/08/27. فقد طلبت المذكرة من المصارف التقيد بنسب الملاءة مع احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة.

وقد شدد الاجتماع الشهري الاخير بين حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف على ضرورة التزام المصارف مضمون التعميم 154 الذي هدّف من جهة أولى إلى إعادة تكوين السيولة الخارجية، ولدى المصارف الإمكانية لتكوين 3% بالشكل المناسب. كما أن الإلتزام بنسب إعادة التحويل (15% للزبائن و30% لا PEP) يساهم بدوره في تقوية السيولة. وهدّف التعميم 154 من جهة ثانية إلى إعادة رسمة القطاع بما قد يتخطى نسبة الـ 20%. ويمكن المصارف أن تبيع المودعين سندات «Perpetual Bonds» أو أسهماً بعد عملية تقويم من قبل جهات موثوق بها.

إلا انه يبدو ان المصارف تلجأ الى اساليب ملتوية لزيادة الرساميل، ومن هنا يفهم جدوى التعميم الاخير لمصرف لبنان، وهي تريد تحويل هذه الرساميل والأموال الخاصة إلى ودائع في محاولة لحماية هذه الاستثمارات من الاقتصاص منها في المرحلة المقبلة. المؤشرات تقيد ان حسابات رأس المال المجمعة العائدة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إنخفضت بنسبة 10.82% إلى 27,860 مليار ل.ل. (18.48 مليار د.أ.). في نهاية أيلول من العام 2020، في مقابل 31,240 مليار ل.ل. أو 20.72 مليار د.أ. في نهاية العام 2019 و 31,100 مليار ل.ل. أو 20.63 مليار د.أ. في نهاية أيلول 2019.

وبحسب مذكرة لجنة الرقابة، فإنّ المصارف مطالبة بتحضير إستراتيجية المصرف وخطة عمله (وضعيته المالية وربحيته) واحتساب مستويات المؤونات بعرض الخيارات التي قد تتبعها للتقيد بنسب الملاءة أكان على مستوى الأموال الخاصة (تدوير الأرباح، إعادة تخمين العقارات، إصدار أسهم أو سندات، إلخ)، أم على مستوى الأصول المرجحة بالمخاطر (بيع وحدات تابعة أو جزء من محفظة القروض، للذكر لا للحرص). كما تطلب المذكرة من المصارف تقديم بيانات مالية إفرادية ومجمعة للفترة الممتدة بين عامي 2020 و 2024. وهي فرضت على المصارف تقويم الخطة على أساس نصف سنوي أو عند حدوث تغييرات مهمة، وإبلاغ لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان بأي معوقات قد تحول دون تطبيق الخطة. أخيراً، طلبت المذكرة من المصارف إرفاق خططها بالتقارير الداعمة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة في مهلة أقصاها 5 تشرين الثاني 2020، علماً أن هذه المهلة جرى تمديدها من قبل مصرف لبنان حتى نهاية العام بحسب مذكرة جمعية المصارف في لبنان رقم 222 / 2020 المؤرخة 5 تشرين الثاني 2020، وإرسال التحديث نصف السنوي في مهلة أقصاها شهر من نهاية شهري حزيران وكانون الأول من كل سنة. أخيراً، تضمّنت المذكرة جداول على المصارف تعيبتها، علماً أنّ هذه الجداول تتعلّق بنسب الملاءة المتوقعة قبل عملية الرسمة وبعدها، ويتطوّر بنود الميزانية وبيان الأرباح والخسائر على فترة السنوات الخمس المقبلة، للذكر لا للحرص. هذه الإجراءات قابلها التعميم الوسيط رقم 575 المتعلّق بالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان (أصدره مصرف لبنان بتاريخ 5 تشرين الثاني 2020 وهو يعدّل التعميم القرار الأساسي رقم 6939 المرفق بالتعميم الأساسي رقم 44).

في التفاصيل، يضيف التعميم إلى القرار الأساسي رقم 6939 المادة الثامنة مكرّر، التي تسمح للمصارف بان تسجل بشكل استثنائي ثلث ربح التحسين الناتج من إعادة تخمين الأصول الثابتة المملوكة إستيفاء لديون بحسب المادة 154 من قانون النقد والتسليف ضمن الأموال الخاصة المساندة شرط أن يتحقّق المجلس المركزي لمصرف لبنان، وعلى نفقة المصرف المعني، من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها. وفي هذه الحالة تزداد الأموال الخاصة بصورة متكاملة ومتزامنة قبل 31 كانون الأول 2021 بإضافة ثلث ربح التحسين إلى الأموال الخاصة المساندة وزيادة الأموال الخاصة من فئة حملة الأسهم العادية نقداً بما يوازي على الأقلّ مثلي الجزء من قيمة ربح التحسين المذكور آنفاً وأن تتمّ عملية إعادة التخمين وزيادة الأموال الخاصة قبل نهاية العام 2021.

كيف تلجأ المصارف الى تأمين الحاجات الرأسمالية؟

يبدو ان تحويل الأسهم التفضيلية إلى ودائع في المصارف نفسها قد عُرض على الطاولة في بعض المصارف، بينما قررت مصارف أخرى تحويل أنواع محددة من استثماراتها التي تأخذ شكل قروض مرووسة، إلى سيولة في حسابات المستثمرين المصرفية. في المقابل، دعت بعض المصارف حملة شهادات الإيداع لديها، لتحويل هذه الشهادات إلى ودائع، بمعزل عن رغبة الشخص المكتتب وذلك بالاستفادة من بنود معينة في العقد الموقع أساساً بينها وبين المستثمر.

وكما هو معلوم، نصّت خطة الحكومة السابقة على تحميل الرساميل المصرفية جزءاً من الخسائر التي تراكمت في القطاع المالي بعد إعادة رسملة القطاع. أما جمعية المصارف فحاولت في مفاوضاتها مع الحكومة خفض نسبة الاقتصاص من رساميلها قدر المستطاع. وهكذا تراهن المصارف على حماية أموال كبار النافذين فيها، بتحويلها بعض إستثماراتهم إلى ودائع مصرفية، لأن احتمالات الاقتصاص من الودائع المصرفية تبقى أقل بكثير من احتمالات الاقتصاص من الرساميل نفسها.

مؤشرات الفصل الثالث وأرقامه

المتطلبات لكفاية رساميل المصارف ولتأمين الحاجات الرأسمالية تأتي بموازاة صدور مؤشرات وارقام الفصل الثالث، ويمكن تلخيصها كالآتي:

إنكماش الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 11.17% (خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 إلى 290,295 مليار ل.ل. من 326,797 مليار ل.ل.) وانخفاض موجودات القطاع المصرفي المقيم بنسبة 26.56% مقارنةً بالمستوى الذي كانت عليه في أيلول 2019 (والبالغ حينذاك 395,260 مليار ل.ل.). ويأتي هذا الإنخفاض في الميزانية نتيجة إجراء المصارف عمليات الـ"Netting" لقروضها المعنونة بالليرة اللبنانية الممنوحة من مصرف لبنان مقابل توظيفاتها بالليرة اللبنانية معه والتي تحمل الأجل نفسها والناجحة من عمليات الهندسات المالية وذلك في إطار تطبيقها للمعايير الدولية، إضافة إلى التراجع الكبير في محفظة التسليفات إلى القطاع الخاص. تراجع ودائع الزبائن (قطاع خاص وقطاع عام) بنسبة 10.03% أي 24,758 مليار ل.ل. خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 إلى 222,106 مليار ل.ل. علماً أنها انخفضت بـ3.61 مليارات د.أ. خلال كانون الأول وبـ5.86 مليارات د.أ. خلال تشرين الثاني 2019 على إثر إجراء بعض السحوبات نتيجة الإحتجاجات الشعبية واستقالة الحكومة آنذاك.

إنكماش ودائع القطاع الخاص المقيم بنسبة 9.23% أي 17,584 مليار ل.ل. إلى 172,982 مليار ل.ل. توازيا مع تدني ودائع القطاع الخاص غير المقيم بنسبة 15.46% إلى 41,357 مليار ل.ل. فيما ارتفعت ودائع القطاع العام بنسبة 5.25% (يعزى التراجع في الودائع إلى السحوبات الكبيرة خوفاً من أي اقتطاعات قد تطولها في حال تمّ الإتفاق على خطة تعافٍ مع الحكومة).

تقلص ودائع الزبائن المعنونة بالليرة اللبنانية بنسبة 22.58% أي 14,630 مليار ل.ل. (خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 إلى 50,169 مليار ل.ل.) كما انخفضت الودائع المعنونة بالعملة الأجنبية بنسبة 5.56%. في هذا السياق، إرتفعت نسبة الدولار في ودائع القطاع الخاص إلى 80.22% مع نهاية شهر أيلول 2020، من 76.02% في نهاية العام 2019 و 72.89% في نهاية أيلول 2019. أما على صعيد سنوي، فقد سجلت محفظة الودائع تراجعاً بنسبة 15.82% من 263,848 مليار ل.ل. (175.02 مليار د.أ.) في نهاية أيلول 2019 .

إنكشفت تسليفات المصارف اللبنانية إلى القطاع الخاص (المقيمين وغير المقيمين) بنسبة 22.44% ما يوازي 16,834 مليار ل.ل. (خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 إلى 58,193 مليار ل.ل. مقابل 75,027 مليار ل.ل. في كانون الأول 2019). إنخفاض معدل التسليفات المعنونة بالعملة الأجنبية إلى 20.82% من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية، من 28.31% في نهاية العام 2019 و 30.85% في أيلول من العام 2019 .

تراجع بنسبة 32.34% في صافي محفظة إستثمارات القطاع المالي اللبناني (مصارف ومؤسسات مالية) خلال الفصل الأول من العام 2020. كذلك على صعيد سنوي، فقد سجلت القيمة الصافية لمحفظة الإستثمارات في الأدوات المالية لدى القطاع المالي اللبناني إنكماشاً بنسبة 56.96% مقارنةً بالمستوى الذي كانت عليه في آذار من العام 2019.

في الخلاصة، يبدو ان المصارف تجني ارباحاً خيالية من العمليات بالدولار الأميركي. فقد ارتفع الفارق بين متوسط الفائدة المدفوعة على الودائع بالدولار الأميركي ونسبة العوائد من استثمار هذه الأموال من 0.79% في تموز 2019، إلى 2.53% في تموز 2020. والهدف تأمين مصالح كبار المساهمين في القطاع، وتحميل الخسائر لأصحاب الودائع في النظام المصرفي. وهذه الخطوات تعني عملياً عرقلة أي محاولة لمعالجة الأزمة الراهنة بإعادة رسملة المصارف وتحميل رساميلها جزءاً من خسائر القطاع المالي، ومفاجمة أزمة المودعين على المدى الطويل.